الأنباء
الاثنين 25 يونيو 2012

عبدالصمد: أحذر من انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون سعر التعادل بما يعني أننا سنأخذ من اللحم الحي

عدنان عبدالصمد

حذر النائب عدنان عبدالصمد من أن انخفاض سعر برميل النفط عن سعر التعادل المقرر ما بين 101 و103 دولارات وما دون ذلك يعني سنأخذ من اللحم الحي من الاحتياطي العام، مطالبا بترشيد الميزانية حتى لا يؤثر الانخفاض على المشروعات التنموية ويجب الانتباه الى المصروفات التي تهدر.

وكشف عبدالصمد ان مجموع الرواتب والدعم 15 مليارا و209 ملايين دينار بنسبة 70٪ من المصروفات وبدل الايجار 192 مليون دينار وتكاليف المعيشة 241 مليون دينار ودعم المنتجات والغاز مليار و124 مليونا، مشددا على ضرورة اعادة النظر بالصرف.

من جانب آخر، قال عبدالصمد: من يطعن بحكم المحكمة الدستورية هو يطعن بالدستور، مستغربا من الكيل بمكيالين، فاذا كان الحكم ما يعجبني اطعن بحكم المحكمة، واذا جاء الحكم لصالحي يقولون القضاء شامخ، مشيرا الى انه سبق الاخذ بأحكام المحكمة الدستورية بتثبيت احمد السعدون رئيسا لمجلس الامة وكذلك قانون التجمعات الذي اقرته الدستورية.

ورفض عبدالصمد الطعن بأحكام الدستورية لأنه يعتبر طعنا بالنظام السياسي في البلد وبالدستور، لافتا الى اننا نراهن على وعي الشعب لأن ما يحصل سيجرنا الى الفوضى ومن لا ينطبق اي حكم على هواه فسيتظاهر.

وبين عبدالصمد: اننا امام مفترق طرق، فمن لا يقبل بأحكام القضائية يريد الفوضى للبلد، داعيا عقلاء القوم الى الانتباه، مؤكدا انه على يقين من ان الاغلبية مختطفة من بعض الافراد الذين يرفضون الاحكام «الدستورية».

ومما يزيد الامر تعقيدا وجود الازمة الاقتصادية، مبينا ان الازمة العالمية مرت على الكويت باعتراض على قوانين لمصلحة البلد، مما ادى لانهيار البورصة وتضرر اعداد كبيرة من الاسر محدودة الدخل وتم تدميرها وذلك لانشغالنا بأمور سياسية على حساب معالجة الازمة الاقتصادية التي كان من الممكن تجاوزها.

واشار عبدالصمد الى مطالبات البعض بتغيير الحكومة وتم لهم ذلك، والآن يدعون للنزول للشارع اعتراضا على حكم الدستورية، مما يعني انه انقلاب على النظام السياسي والدستور، لافتا الى ان المادة 173 تنص على وجود مرجعية قضائية هي المحكمة الدستورية لتفسير مواد الدستور.

واشاد عبدالصمد الى قرار الدستورية لالغاء مرسوم اميري مما يعني ان القضاء يعلو ولا يعلى عليه وهو المرجعية الكبرى.

«الميثاق الوطني»: «حكم الدستورية» رسالة إلى السلطتين بضرورة المحافظة على هيبة الدولة

أصدر تجمع الميثاق الوطني بيانا بشأن حكم المحكمة الدستورية الاخير، جاء فيه:

اذا كانت ثمة صدمة اصابت البعض من حكم المحكمة الدستورية التاريخي في ابطال انتخابات مجلس الامة 2012 واعادة مجلس 2009، فإن جمع من النواب وخبراء القانون الدستوري كانوا قد حذروا من مغبة السير قدما في اجراءات معيبة قانونيا، وتحت علم الجميع فإنه كانت هناك طعون جادة الى هذه المحكمة، لكن الحكومة لم تولي اهتماما كافيا ـ كالعادة ـ في بداية الازمات حتى تستفحل وتلقي بآثارها الجسيمة فتنتبه بعد غفلة او استغفال، فقد كانت متعجلة وراء سراب انهاء ضجيج وصخب شعار «ارحل يا ناصر المحمد» واقتحام قاعة عبدالله السالم بمجلس الامة وضغوطاتهم وإلحاحهم في حل مجلس الامة 2009.

كما ان اغلبية مجلس 2012 المنحل قضائيا والذين اسردوا بالامس بحق تفاصيل مراحل مواجهة الشعب الكويتي مباشرة او عبر نوابه لصور الفساد والتزوير التي شابت بعض الفصول التشريعية السابقة تعمدوا باستغفال الناس امام تلك العيوب القانونية الجديدة سعيا للتمسك بأكثرية المقاعد حتى لو كانت زورا وبهتانا مثلما تواروا امام فضيحة مواقفهم السابقة الشرسة بلا عقلانية تجاه الغاء عقد شركة الداوكيميكال البترولية، مما سيحمل الدولة الآن ملايين الدنانير كان الشعب الكويتي اولى بها لترميم مرافقه الخدماتية المهترئة.

انه درس بليغ مكلف سياسيا ودستوريا واقتصاديا، لأن القرار القومي ينبغي تصنيعه على اعلى مستويات المسؤولية وتمحيصه من كل الشوائب والشبهات، وفي اجواء خالية من التشنجات الفوضوية والحماس الفارغ من حسن التأمل والتدبر.

واذا كان القضاء قد انتصر للقانون، فإنها رسالة للسلطتين ان يحافظا على هيبة الدولة بحصانة مواقفها وقراراتها من التراخي والتميع استجابة للمقايضات والتنازلات السياسية التي لم تسفر عن شيء الا عن مزيد من الاحتقان المزمن الذي لايزال يعطل التنمية ويشل روح الاستقرار ويهدد السلامة الوطنية، مما ارهق المؤسسات والمواطنين ونحن جميعا نعيش في اقليم تنتابه ازمات ملؤها التقسيمات وألغام الكراهية.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
إعلان رقم (55)
عن طرح المزايدة رقم 6/2012/2013
الخاصة بتوفير خدمات التصوير والطباعة
للمراجعين في مبنى بلدية محافظة الأحمدي
تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة رقم 6/2012/2013 الخاصة بتوفير خدمات التصوير والطباعة للمراجعين في مبنى بلدية محافظة الأحمدي.
فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الأعمال والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري الدور السابع - إدارة المناقصات والعقود - مراقبة المناقصات والمزايدات) أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 20 ديناراً (فقط عشرون ديناراً لاغير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال .
الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة سيعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/7/10 في مبنى نائب المدير العام لقطاع فرعي البلدية بمحافظتي (الأحمدي والفروانية).
توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في إدارة المناقصات والعقود بالمبنى الإداري - الدور العاشر في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2012/7/16 وهو آخر موعد لقبول العطاءات ، على أن يودع مع العطاء تأميناً أولياً لا يقل عن 2% (اثنين بالمائة) من قيمة العطاء.
مدة سريان العطاء تسعون يوماً تبدأ من تاريخ فض المظاريف
مدير عام البلدية

أكد أن الإصلاح أصبح استحقاقاً لا يقبل التأجيل

الصقر: تجربة المجلسين المنحل والمبطل تؤكد أن لا ديموقراطية بدون ديموقراطيين

محمد الصقر

لا دولة دون دستور مصون وقضاء مستقل

شكر النائب السابق محمد الصقر كل الذين تساءلوا بأسلوب أو بآخر ولغاية أو غيرها عن رأيه تجاه حكم المحكمة الدستورية بإبطال انتخابات 2012/2/2 بكل نتائجها وآثارها موضحا النقاط التالية على إيجازها ما يجيب عن تساؤلاتهم، وينفي قلقهم او شكوكهم بغياب الرأي وغرابة الصمت.

وقال الصقر في بيان صحافي أولا: فضلا عن احترامي الكامل للسلة القضائية، والدعوة المتجددة الى تحصين استقلاليتها، والتحذير من تسييسها او تجريحها، أشعر بفخر كبير بالحكم المشار إليه، لأنه جاء معبرا عن تطور عادل ومستحق في فهم اختصاص المحكمة الدستورية وولايتها، فهو يفرق بموضوعية واضحة وتحليل سليم بين قرار حل مجلس الأمة باعتباره أمرا سياديا منعقدا لحضرة صاحب السمو الأمير، وبين الشروط الدستورية لإجراءات تنفيذ هذا القرار، وضرورة الالتزام بها والتقيد بخطواتها، ومثل هذا التمييز بين سيادية القرار ودستورية الإجراء يجدر بأن يكون موضع الترحيب والتقدير لأنه يوفر مزيدا من الضمان لاحترام نصوص الدستور ومقاصده.

وزاد: ثانيا: لم أكن عضوا في مجلس 2009 لأعلن استقالتي منه او مقاطعتي لجلساته، فقد استقلت منه او نأيت بنفسي عنه قبل انتخابه، وفي بيان معلن ومسبب، تضمن استقراء أثبتت الأحداث صحته ودقته لما ستكون عليه اجواؤه، ولما سيكون إليه مآله وعلى كل حال، هو مجلس راحل سريريا ان صح التعبير، حله صاحب السمو الأمير، وامتنعت الحكومة عن التعاون معه وتخلى عنه الكثير من اعضائه، وبالتالي، لا حاجة الى الحديث بصوت مرتفع وعبارات مفخخة مضخمة ضد ذاك المجلس، وما يطرح من مقترحات بشأن اخراجه من غرفة الانعاش لجلسة او جلستين، لا يعدو كونه اجتهادات تتناول آليات محتملة لتفكيك التعقيدات الدستورية والقانونية للأزمة السياسية غير المسبوقة التي تمر بها البلاد، والتي جاءت نتيجة طبيعية وتراكمية لسياسات خاطئة وحسابات ضيقة، وسباقات عابثة، ساهم في قسط كبير منها معظم من يتنصل اليوم من حصادها.

واضاف: ثالثا: مع اختلاف في طبيعة وآليات الاخطاء والخطايا، لم تكن تجربة مجلس 2012، فاقد الدستورية بأفضل من تجربة مجلس 2009، فاقد المصداقية، فمنذ جلسته الأولى، امعنت اكثريته في اقصاء الآخر، وفي ازدواجية المعايير وتناقض الأحكام، وفي احتكار الوطنية والحقيقة لتصبح قرارات قاعة عبدالله السالم انعكاسا للتوافقات خارج المجلس وصفقاتها السياسية، وهنا لابد ان نسجل للحكومة خلال فترة التجربتين 2009ـ 2012 تمسكها بنهجها المستمر منذ عقدين، والقائم على التنازل المبرمج والمستمر عن مساحات كبيرة من اختصاصاتها، بسبب ضعف صفوفها، وتردد قرارها، وغياب رؤيتها.

واستطرد: رابعا: ان تجربة المجلسين المنحل والمبطل، تؤكد بصورة جازمة ومرعبة ان لا ديموقراطية دون ديموقراطيين، ولا تشريع دون شرعيين، ولا حكومة دون سياسيين، ولا اصلاح دون اصلاحيين، ولا دولة دون دستور مصون، وقضاء مستقل، وقانون صحيح البناء، عادل التطبيق، وان تجربة المجلسين المنحل والمبطل، تؤكد بما لا يحتاج لمزيد ان الاصلاح اصبح استحقاقا لا يقبل التأجيل، وهو اصلاح يجب الا يقف عند حدود الحكم والحكومة، بل يجب ان يطول وبذات العمق والإلحاح كل التيارات السياسية، لا استثني منها واحدا، غير ان الاصلاح الشامل والفاعل والمتوازن لا يمكن ان يتم تحت ضغوط العاصفة، ولا يمكن ان يخطف باتجاه معين تحت ستار ضبابية الرؤية، او من خلال اثارة مشاعر الشارع وتأجيج عاطفته بوعود يقطف ثمارها السياسيون، ويسدد تكاليفها المال العام على حساب الشارع ذاته ومصالحه ومستقبله، فالإصلاح الحقيقي لا يتم الا في اطار التوافق الوطني العام، القائم على قراءة صحيحة للتحولات الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية والتقنية، والهادف الى احداث التغييرات المناسبة والكفيلة باستيعابها وتوجيهها نحو خدمة الوحدة الوطنية والتنمية، على ان يتم هذا تحت سيادة القانون ثقافة وعملا، وفي اجواء الاحترام الكامل للرأي الآخر قولا ومسلكا. وقال: «اذا لم تستطع الهزة التي نعيشها على عنفها، ان تنفض عنا فزعة القبيلة وتعصب الطائفة واستئثار العائلة فمتى نتحرر من كل هذا؟ إذا لم تستطع العاصفة التي نمر بها على شدة رياحها، ان تجعلنا اكثر اعتصاما بعقيدتنا ووطننا، واكثر تمسكا بمؤسساتنا وشرعيتنا وديموقراطيتنا، فمتى نفعل ذلك؟ واذا لم تستطع الحرائق الملتهبة جوارنا وحولنا وفي بيتنا ان توقظنا من سكرة ايرادات النفط فمتى يمكن ان نفيق؟ يا اهل الكويت، انتم خير من عرف وبالتجربة المؤلمة المفجعة ان لا احد اهم من الوطن، ولا شيء اغلى من الوطن، ولا هدف يسمو على سلامة الوطن. يا أهل الكويت، ان وطنكم في خطر.. ولا تسعفني بعد ذلك العبارة».

طالب الجميع بالنأي بالسلطة القضائية عن التدخل في السياسة

الدويسان: دعوات الخروج إلى الشارع تعني عدم احترام الرغبة السامية

فيصل الدويسان

الحكومة يجب ألا تخضع لضغط الشارع وتفتح على نفسها باباً وإن كانت هناك نية لدى الأغلبية للنزول إلى الشارع فهناك أغلبية أخرى من أهل الكويت لا تقبل بذلك

اكد النائب فيصل الدويسان على انه رهن لاشارة صاحب السمو الامير وان الاستقرار لن يأتي الا بالانضواء تحت راية سموه والسمع والطاعة المطلقة له، مطالبا الجميع بانتظار سموه يشاور ويقرر و«الرضا بما يراه»، سواء بقي مجلس 2009 مدة معينة او حل المجلس مباشرة دون انعقاد جلسات، مشيرا الى ان اي تبرير آخر او تصرف آخر ونزول الشارع معناه عدم احترام الرغبة السامية وخروج عن طاعة ولي الامر.

وشدد الدويسان على ضرورة النأي بالسلطة القضائية عن التدخل في السياسة، لافتا الى ان حادثة اقتحام المجلس حصلت والجميع شاهد عليها والقضاء سيحكم عليها في رد منه على ما اطلقه المتهمون من تهديدات ان جاءت الاحكام مغلظة عليهم، مضيفا: شيء طبيعي ان المقتحمين يعلمون انهم ارتكبوا جريمة، وبالتالي: هل سيأتي حكم مخفف او مشدد لظروف سياسية؟ فهذا لا نعلمه والحكم بيد القضاء، لكن من غير المقبول الاشادة والتنزيه بالقضاء ان اتى الحكم على هوى البعض ورفع له القبعة واذا لم يأت على هواه يمس السلطة القضائية، مؤكدا: اذا مست السلطة القضائية فهذه هي بداية النهاية لأي بلد، لأن الناس ملاذهم الاخير هو القضاء.

وتساءل الدويسان: لا اعرف لماذا البعض يلوم الحكومة والمجلس على حكم سلطة ثالثة نص عليها الدستور وهي محترمة في جميع نظم العالم وهي الحكم بين السلطات وهي الغت مرسوما لصاحب السمو الامير وادانت الحكومة، وهذا مدعاة لاحترامها، مضيفا: كون الحدث يحدث للمرة الاولى فغير صحيح ان تحمل الحكومة تبعاته.

وبين الدويسان ان الاسلاميين هم اكثر المتضررين، مضيفا انهم كانوا اصحاب النصيب الاكبر في نتائج انتخابات 2012 وبالتالي الحكم جعلهم اكبر الخاسرين، قائلا: حكم المحكمة حلق لحية هذا الوطن واطال ثوبه، لأن الصفة الدينية التي جاء بها هؤلاء ومحاولة إلصاقها ببعض المواد قد انتفت بعد هذا الحكم، وهذا يؤكد ان الآباء المؤسسين لهذا الوطن ارادوا لنا الدولة المدنية.

واشار الدويسان الى ان خيوط المسألة تعقدت وتشابكت، معربا عن عدم قبوله شخصيا ان يصحح شخص خطأ غيره، فالحكومة هي من اخطأ ولا يمكن ان ادعى لجلسة واحدة تقسم فيها الحكومة امامي، ثم تقول لي الحكومة شكر الله سعيكم، مضيفا: لطالما لم نقدر حين وقفنا مع الحق كفضيلة، مضيفا: مستعدون للوقوف مرة اخرى مع الحق ولكن على الجميع ان يعرف ان هذا الوقوف يجب ان يقدر ويحترم، مشيرا الى ان هذا لا يعني طلب ضمانات لمجلس 2009 لكن من غير المقبول ان نسمح للطعن في كراماتنا ومجلس 2009 كان ضحية، وكانت هناك عجلة لحله وهي سبب هذه المشكلة التي نعيشها، متسائلا: من دفع باستعجال تلك الاجراءات؟ وعليه تحمل تبعات هذا الخطأ.

وذكر الدويسان ان الرئيس السعدون وانصاره قالوا ان الاجراءات سليمة، واذكر الكلمة الكبيرة التي قالها ولا تليق بشخص علي الراشد: واليوم اثبت ان الراشد كان على حق وعلى السعدون الاعتذار للراشد، لأن حكم القضاء ايد رأي علي الراشد بان اجراء الحل لم يكن سليما، وعليه يجب على كل من اخطأ في ذلك الوقت ان يعتذر ويتحمل مسؤولياته.

وشدد الدويسان على ان مصالح البلد اهم من المصالح الخاصة التي تضررت، ومصلحة الكويت ان تستقر والاستقرار يحتاج الى وقت، سواء بمجلس 2009 او ما سواه، نحن لا ندفع ببقاء مجلس 2009 وان كانت هناك رغبة الحل من قبل صاحب السمو الامير فليكن ذلك، ولكن بطريقة تحفظ كرامات الناس، ومن المعيب ان يأتي الرئيس الخرافي بجلسة ليصحح خطأ غيره.

رأى النائب فيصل الدويسان انه بامكان الحكومة تجنب تصعيد الموقف وايجاد مخرج من خلال الاستقالة وتكليف حكومة جديدة، ومن ثم الدعوة لانتخابات جديدة لمجلس جديد، مبينا ان هذا السيناريو متوقع، مضيفا ولكن ان يأتي مجلس 2009 لمجرد تبييض وجه الحكومة فهذا امر مرفوض، الا اذا استمر المجلس ودخل في عطلته الصيفية ثم عاد في دور انعقاد جديد ليتخذ صاحب السمو الأمير ما يراه مناسبا.

وشدد على ان الحكومة لا تخضع الى ضغط الشارع وتفتح على نفسها بابا كما فعلت في السابق واذا كانت هناك نية لدى الاغلبية للنزول الى الشارع فهناك اغلبية اخرى من اهل الكويت لا تقبل بهذا الوضع، ولا نريد للشارع ان يكون حكما بيننا ونحن ايضا لدينا جماهير مستعدة للنزول الى الشارع، ولكن علينا ان نترك لصاحب السمو الأمير ان يقرر بعيدا عن هذه التجاذبات، ولا كلمة تعلو على كلمة سموه ووصف الدويسان المطالبة بالحكومة الشعبية بتصرف طائش لأن التعديلات الدستورية وغيرها من المطالبات يجب ان تتم من خلال القنوات الدستورية وليس من خلال الشارع، ولكن الحكومة الشعبية اتخذت كورقة ضغط، متوقعا ان تقوم الاطراف الخاسرة من حكم المحكمة الدستورية بالتصعيد حتى تجبر متخذ القرار على اتخاذ القرارات التي تصب في صالحها، واعتقد ان من يفكر في نفسه ومصالحه الخاصة هو انسان خائن للكويت، مشددا على ان مصلحة الكويت فيما يراه صاحب السمو الأمير الذي يرى ما لا نرى ويسمع ما لا نسمع لاسيما وان الوضع الاقليمي حولنا يكاد ينفجر.

العدساني: ندعو إلى ديموقراطية حقيقية لتعديل سياسة الدولة والقوانين

رياض العدساني

بين النائب رياض العدساني ان صاحب السمو الأمير هو رئيس السلطات، قام بحل مجلس 2009، وتاليا قال الشعب كلمته في 2012/2/2 وهو مصدر السلطات، وقال العدساني في تصريح للصحافيين: اننا نمر منذ الغزو العراقي، والى الآن بعدم استقرار سياسي، ما انعكس على الأمور الاجتماعية والخدماتية، ورغم الوفرة المالية لم تستطع الحكومة ان تبني بلدا، وتراجعنا على جميع الأصعدة ويجب تعديل سياسة الدولة في تطبيق القوانين وتنفيذ المشاريع، ويكفينا تراجعا، اننا تأخرنا قياسا بدول المنطقة.

ودعا العدساني الى «ديموقراطية حقيقية، اذ لم يستمر خلال 21 عاما إلا مجلس 92، ومرت حكومات متعاقبة تعثرت بعدم الإنجاز بسبب البرلمان، وهذا كلام عار عن الصحة. لأن الحكومة هي المسؤولة عن البناء والتطوير ولا عذر لها، وعادة الدول التي تعاني من مشاكل سياسية تكون لديها مشاكل اقتصادية اي عجوزات مالية، ولكننا نسير عكس ذلك، فلدينا وفرة مالية وعدم استقرار سياسي، والدليل جميع قطاعات الدولة تتراجع وخصوصا في الأمور الخدماتية، والمؤسف ان الحكومة تعمر في الدول الأخرى، وعموما نحن لا نمانع في ذلك، ولكن يجب أن يكو هذا بعد تعمير وتنمية الكويت».

الحركة الدستورية: الدفاع عن دستور 62 واجب وطني

أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بيانا جاء فيه: ان النظام الدستوري في وطننا الغالي يقوم على توازن دقيق بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، في ظل رقابة الرأي العام، وهو ما أوضح معالمه دستور 1962، التزاما بالقاعدة السائدة في النظم المعاصرة والتي تقوم على توزيع السلطات وعدم السماح بتركيزها في يد واحدة، فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة مهما كان حسن نية القائمين عليها.

وقد عبرت الإرادة الشعبية باعتبارها صاحبة السيادة ومصدر السلطات جميعا، عن رفضها للحكومة والمجلس السابقين، ونجحت بإسقاطهما بعد معركة قاسية وطويلة مع المال السياسي والإعلام الفاسد، تخللتها اعتداءات جسيمة على حرمة المساكين والأبرياء من مواطنين وصحافيين، ومحاولات مصادرة حريات الاجتماع والتعبير.

وتمثلت إرادة الأمة بأبهى صورها في خروج آلاف وآلاف الكويتيين للاقتراع في 2 فبراير الفائت، وإيصالهم أغلبية برلمانية إصلاحية، وإسقاط الناخبين - نوابا سابقين - متهمين بتضخم الحسابات والحنث بقسم الحفاظ على المال العام، وهو ما يجب احترامه والذود عنه، مؤكدين ان أي تلاعب بالنظام الانتخابي هو تزوير مسبق وصارخ لإرادة الأمة.

وان مجلس الأمة في فصله التشريعي الرابع عشر، وبرغم قصر المدة ومحاولات الأقلية المتكررة لتضييع الجلسات وافتعال المشاجرات، نجح في فتح ملفات فساد وفوضى عارمة، كالإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية، كما فتح ملفات إصلاحية جدية، مثل: تطوير النظام القضائي والمحكمة الدستورية وتعديل المناقصات العامة ونظام الوظائف القيادية وحزمة قوانين مكافحة الفساد وكشف الذمم المالية لقياديي الدولة وتحديد مددهم.

وكما نجح المجلس في 13 جلسة فقط من إقرار 8 قوانين حيوية، ترتبط بالتنمية العامة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتغليظ عقوبة الاعتداء على الذات الإلهية ومقام النبي ﷺ وإنشاء جامعة حكومية جديدة وتقليص مدد الحبس الاحتياطي والسماح بتمييز الأحكام النهائية الصادرة بالجنح وصندوق دعم الراغبين بإكمال دراستهم الأكاديمية، وذلك في ظل عمل جماعي لمرشحي ثم نواب التوجه الإصلاحي، وبالتفاف شعبي وشبابي متواصل.

وان المشاركة الشعبية في التحركات المقبلة، للدفاع عن دستور 1962 وإرادة الأمة، واجب وطني علينا عدم التخلف عنه، ونحن في «الحركة الدستورية الإسلامية» ندعم تحركات كتلة نواب الأغلبية ومظلة «نهج» الوطنية وغيرهم في هذا الاتجاه، ونرى وجوب تنفيذ إصلاحات دستورية وسياسية تنتشل الوطن العزيز من الحلقة المفرغة التي ندور بها جميعا، وندعو كافة مكونات المجتمع الكويتي للمساهمة الجادة كل في ميدانه، فنداء الوطن ومستقبل أجياله أولى من أي اختلاف جزئي أو مخاوف متوهمة.

وختاما: ان علينا جميعا - أفرادا ومؤسسات وسلطات - استشعار مسؤولياتنا الوطنية في المنعطف الحالي الذي تمر به كويتنا الغالية، فإما احترام إرادة الشعب بالإصلاح الجاد والتنمية الحقيقية والاستقرار القائم على سيادة القانون، أو السماح للفساد المنظم وقوى النفوذ ومجاميع المصالح المختلفة، باستمراء التعدي على سيادة الوطن ومصالح الأمة وأموالها العامة وحقها في العيش الكريم والآمن.

بن غيام: «الحركة الشبابية لإعادة الأغلبية» لا تنتمي لأي تيار أو حزب سياسي أو دائرة انتخابية

أصدرت الحركة الشبابية لإعادة الأغلبية بيانا دعت خلاله لإعادة الأغلبية لجميع أطياف الشعب الكويتي لإعادة من مثلنا خير تمثيل وكانت مواقفهم تعبر عن آراء أغلبية الشعب الكويتي وقراراتهم تصب في مصلحة الكويت وان كانت هذه الفترة قصيرة في المجلس الذي لم يكتب له العمر الطويل.

وقد صرح المنسق العام للحركة الشبابية لإعادة الأغلبية م.أحمد فلاح بن غيام بأن هذه الحركة لا تنتمي لأي تيار او حزب سياسي او لأي دائرة انتخابية بعينها وليست تحت رعاية اي عضو معين، بل هي تشمل جميع أطياف المجتمع الكويتي الذي اختار بإرادته أعضاء الأغلبية، ونحن هنا نرحب بجميع أفراد الشعب الكويتي والحركات والأحزاب التي تمثل الأغلبية والتي لا تمثل الأغلبية في الدخول في هذه الحركة على أساس رجوع منهج وفكر الأغلبية ان شاء الله ويكون التنسيق واسعا وفعليا من ناحية الدوائر الانتخابية وتشكيل أعضاء لكل دائرة للوصول الى الهدف المرجو.

اعلان تذكيري
دعوة اجتماع الجمعية العمومية العادية
شركة النظام المالي الدولية للصيرفة ش.م.ك (مقفلة)
تاريخ الانعقاد 2012/7/1 الساعة 9.30 صباحاً
وزارة التجارة والصناعة مجمع الوزارات - قاعة ب
جدول الأعمال:
1- استقالة أعضاء مجلس الإدارة.
2- انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد.